



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل - كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

اساليب الحديثة للرقابة الداخلية في تعزيز عمل المؤسسات الحكومية

بحسب تقديمت به الطالبتان

اية احمد عباس

امنية عيسى شراد

الى قسم المحاسبة ضمن متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بأشراف

أ.م.د. جاسم محمد حسين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لِيَرْفَعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾

اللَّهُ
الْعَظِيمُ



(سورة المجادلة الآية 11)

الاعتراف

قال تعالى: (قل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. الى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم

الى من أحمل اسمه بكل افتخار ..

والذي العزيز

الى ملاكي في الحياة .. الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني .. الى بسمه الحياة وسر الوجود

أبي الحبيبة

الى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة الى الذين مهدوا لنا

طريق العلم والمعرفة .. أساتذتنا الأفاضل

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق مُحَمَّد وال مُحَمَّد الطيبين الطاهرين وأصحابه
المتجيبين ، من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق ، بعد الانتهاء من عمل البحث المُضني وقبل كل شيء أشكره
عزّ وجلّ لما حباني به من منّة الكريمة وجوده العظيم منه نستمد العون وهو خير معين وبعد ...
لا يسعني الا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الفاضل لقبوله الاشراف على البحث وتوجيهاته القيمة
وجهوده المتميزة التي كان لها الأثر البالغ والكبير في إكمال هذا البحث،

أ.م.د. جاسم محمد حسين

ولجنة المناقشة لسعة صدورهم بقبول مناقشة بحثنا

ويدعوني واجب التقدير ان اشكر عمادة كلية الادارة والاقتصاد، واساتذتي كافة الذين نهلت من علمهم الكثير
في سنوات الدراسة .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الآية القرآنية
ت	الاهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	قائمة المحتويات
1	المقدمة
4-2	المبحث الاول :منهجية البحث
12-5	المبحث الثاني :الاطار النظري
10-5	المطلب الاول (الرقابة الداخلية)
12-11	المطلب الثاني(الرقابة الداخلية في عمل المؤسسات الحكومية)
19-13	المبحث الثالث : الجانب العملي
21-20	المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
23-22	المصادر

المقدمة

أحد أفضل الدفاعات ضد فشل الأعمال ، فضلاً عن كونه محركاً مهماً لأداء الأعمال ، هو وجود نظام رقابة داخلي فعال ، والذي يدير المخاطر ويسمح بإنشاء القيمة والحفاظ عليها . تعرف المؤسسات الناجحة للاستفادة من الفرص والتهديدات المضادة ، في كثير من الحالات من خلال التطبيق الفعال للضوابط ، وبالتالي تحسين أدائها . الرقابة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من نظام الحوكمة في المؤسسة حكومية والقدرة على إدارة المخاطر ، والتي يتم فهمها وتنفيذها ومراقبتها بنشاط من قبل مجلس الإدارة والإدارة والموظفين الآخرين للاستفادة من الفرص ومواجهة التهديدات لتحقيق أهداف المؤسسة حكومية .

يشارك المحاسبون المحترفون في الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم في تصميم وتنفيذ وتشغيل ومراقبة وتقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية لمنظمتهم . يغطي دليل الممارسات الجيدة الدولية القضايا الرئيسية التي يمكن للمحاسبين المحترفين في مجال الأعمال معالجتها لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية هذه . تحدد إرشادات الممارسات الدولية الجيدة سبب عدم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات دائماً ، وتحتوي على مبادئ توضح كيف يمكن للمحاسبين المحترفين في مجال الأعمال دعم مؤسستهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسينه . لا يقصد من التوجيه أن يكون توجيهياً ، ولكنه يأخذ في الاعتبار مجالات الرقابة الداخلية التي تحتاج المؤسسة حكومية إلى تحسينها باستمرار والقضايا التي تحتاج إلى معالجتها .

يتم توجيه هذا التوجيه إلى المحاسبين المحترفين في مجال الأعمال الذين يعملون في جميع أنواع المؤسسات ، حيث يجب أن يكون لدى جميع المؤسسات - بغض النظر عن حجمها أو هيكلها ، أو ما إذا كانت خاصة أو عامة - نظام رقابة داخلي مناسب مطبق المفاهيم المتداخلة في هذا البحث هي المؤسسات العامة و الرقابة الداخلية .

وتم تقسيم البحث الى اربع مباحث تناولنا في الاول عن منهجية البحث اما بالمبحث الثاني الاطار النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي واخير المبحث الربع الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول

منهجية البحث

يتناول هذا المبحث عرضاً مفصلاً لمشكلة البحث ، أهمية البحث ، أهداف البحث ، ومتغيراته وذلك على النحو الآتي :

أولاً : مشكلة البحث

لازال معظم مؤسسات الحكومة العراقية تعاني من عدم تطبيق الاساليب الحديثة لإجراءات الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر المحيطة بها ، ولأهمية المخاطر والضوابط الرقابية التي يضعها القائمين على ادارة تلك المؤسسات كان لا بد من الحاجة الى التخفيف من هذه المخاطر التي تواجه المؤسسات الحكومية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية و لتعزيز عمل المؤسسات من خلال تحليل عمل المؤسسات المختلفة وضبط المخاطر والسيطرة عليها وحسابها بشكل عملي ورياضي وإمكانية تطبيقه من قبل المؤسسات ذاتها للتأكد من سير إجراءات العمل بالطريقة المثلى وذلك لتعزيز كفاءة وجودة البيئة الرقابية بما يجعل بقاء مستوى المخاطر بشكل مقبول .وتكمن مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي :

(ما اساليب الحديثة للرقابة الداخلية في تعزيز عمل المؤسسات الحكومية ؟)

ثانياً : أهمية البحث

يمكن تحديد أهمية البحث على النحو الآتي :

- 1- ان الرقابة الداخلية من المفاهيم الإدارية المحاسبية المعاصرة ومازال هناك حاجة لدراسة جوانبه المختلفة
- 2- ارتباط الرقابة الداخلية بالعديد من العوامل في المؤسسات الحكومية .
- 3- افتقار المكتبات الى الدراسات التي تتناول الرقابة الداخلية والمؤسسات الحكومية مما يتطلب الخوض والبحث في هذين المجالين .

ثالثاً: هدف البحث :

تهدف الدراسة الي التعرف على الجوانب التالية :

1- التعرف على الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية.

2- دراسة مخاطر الرقابة الداخلية في عمل المؤسسات الحكومية

3- دراسة المبادئ في تعزيز نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية في العراق .

رابعاً: فرضيات البحث :

اعتمد الباحثان بعض الفرضيات بالاعتماد على طبيعة المشكلة المعروضة وخصائصها ومن اجل التصدي لهذه المشكلة وهي :

الفرضية الرئيسة الاولى: (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وعمل المؤسسات الحكومية).

وهذه الفرضية تنفرع الى الاتي :-

1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية وعمل المؤسسات الحكومية

2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الانشطة الرقابية وعمل المؤسسات الحكومية

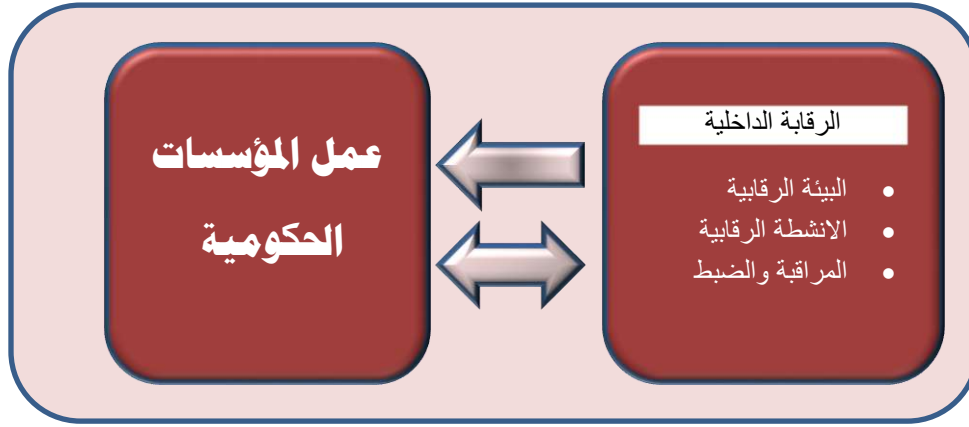
3- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط وعمل المؤسسات الحكومية

الفرضية الرئيسة الثانية: (توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية الرقابة الداخلية بأبعاده في تعزيز عمل المؤسسات الحكومية).

وهذه الفرضية تنفرع الى الاتي :-

- 1- توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لبعء البيئة الرقابية وعمل المؤسسات الحكومية
- 2- توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لبعء الانشطة الرقابية وعمل المؤسسات الحكومية .
- 3- توجد علاقة تأثير معنوي دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط وعمل المؤسسات الحكومية.

خامسا: المخطط الفرضي للبحث



المخطط الفرضي للبحث

المصدر :اعداد الباحثان

سادسا: حدود البحث

الحدود المكانية : دائرة كهرباء بابل

الحدود الزمانية : 2024

سادسا: المنهج العلمي للبحث

ولتحقيق أهداف البحث تم اتباع منهج وهو المنهج الاستنتاجي. وعلى وفق لهذا المنهج يمكن توضيح مصادر

جمع البيانات وكالاتي

المنهج الاستنتاجي : تم الاعتماد على البحوث والرسائل والاطاريح الجامعية والدوريات ، وكذلك الكتب

العربية والأجنبية المتوفرة في المكتبات ، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات المنشورة على شبكات

المعلومات الدولية.

البحث الثاني الاطار المفاهيمي

المطلب الاول: الرقابة الداخلية

اولا: مفهوم الرقابة الداخلية

ان اهمية الرقابة الداخلية ظهرت الحاجة اليها بسبب الاهداف والخطط التي يتم تقديمها من قبل الافراد التي من الممكن تأديتها في مختلف الظروف والادوات (Peter, 2017 :79)

واستدل المسؤولين والمؤسسات ان الرقابة الداخلية لها دور كبير ومهما في تحقق اهداف المؤسسات الاقتصادية وكذلك لها دور في حماية استثمارات هذه المؤسسات وتم الاهتمام بإجراءات اعداد القوائم المالية أكثر من القوائم المالية نفسها (Revsine , 2012 : 137) .

هناك عدة مفاهيم او تعاريف للرقابة الداخلية في الادبيات اهمها " ان نظام الرقابة الداخلية هو اجراء منهجي يؤدي الى تقييم درجة الترابط بين المعايير المحددة والنتائج الحقيقية للأعمال (BRIAN ,2013 :2) .

وايضا عرفت بأنها " نشاط تقويمي مستقل داخل المؤسسة حكومية يهدف الى دراسة وتقويم مجموعة من الانشطة نيابة عن المؤسسة حكومية ، يشمل العمليات المالية والغير مالية ومدى الالتزام بسياسة المؤسسة حكومية والتشريعات القانونية وتقويم الكفاءة التشغيلية وتحديد ومتابعة الغش في المؤسسة حكومية ' (J.Hall,2011 :3-4) .

حققت العديد من الابحاث التي تناولت مفهوم الرقابة الداخلية نتائج ذات اهمية في تكوين النظرية الاكاديمية وتصميم القواعد واللوائح ، حيث اصدرت لجنة COSO " إطار عمل تكامل الرقابة الداخلية " حيث ركز هذا الإطار على نظرية الرقابة الداخلية وكد على اهمية الاشراف على مجلس الادارة وحوكمة الشركات وايضا يتطلب تحويل نظام الرقابة من نظام موجه لأعداد التقارير المالية الى نظام رقابة شامل على مستوى المؤسسة . (Parker , et al . 2007 : 2.3)

ثانياً: مكونات الرقابة الداخلية

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالرقابة الداخلية الفعالة والأطر الداعمة لها ، لا تزال هناك ندرة في البحث في هذا المجال تؤكد الصعوبات المستمرة لمحاولة تقييم العلاقة بين مكونات إطار الرقابة الداخلية . أن بعض الدراسات قد فحصت فقط بعض مكونات هيكل الرقابة الداخلية ، في حين تناول البعض الآخر هذه المشكلة وفحص تقييمات الرؤساء التنفيذيين للتدقيق (CAE) ووجدوا أن الشركات العامة تصنف باستمرار ضوابطها الداخلية (بيئة الرقابة ، وتقييم المخاطر ، والمراقبة على أنها أكثر فعالية من في المؤسسات الأخرى . ووجدوا أن بعض مكونات الرقابة الداخلية COSO الخمسة مترابطة ، وأنه تم استخدامها بشكل مختلف في مؤسسات مختلفة ، مع وجود علاقة إيجابية بين البيئة الرقابية ومكونات تقييم المخاطر .

تم تحديد نقاط الضعف على أنها في أحد المكونات (8 : 2016 , Jokipic & Ekland) ، ويتفق الكثير من الباحثان وعمل المؤسسات الحكومية أن مكونات الرقابة الداخلية تتكون من بيئة الرقابة ، تقييم المخاطر ، أنشطة الرقابة ، المعلومات والاتصالات والمتابعة والتي سوف نناقشها كما يلي :

1- **البيئة الرقابية :** ان البيئة الرقابية هي خط الدفاع الأول للتقليل من المخاطر في أي مؤسسة وتحتوي على الكفاءة الفنية والالتزام الأخلاقي تشمل البيئة الرقابية وظائف الحوكمة والإدارة والمواقف والوعي والإجراءات الخاصة بالمكلفين بالحوكمة والإدارة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية للكيان وأهميتها في الكيان (45: 2012 , Gluer) . تتضمن البيئة الرقابية النزاهة والقيم الأخلاقية وكفاءة موظفي الكيان حيث تم اعتبارها المكون الأساسي لجميع المكونات الأخرى للرقابة الداخلية على أساس إطار عمل الحوكمة DBSA سوف يتم مساعدة مجلس الإدارة في القيام بواجباته من خلال اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة . (DBSA , 2013:8)

2- **تقويم المخاطر :** يجب على المؤسسة حكومية تحديد وتحليل وإدارة مخاطرها وكذلك عليها أن تأخذ الإدارة في الاعتبار التغييرات في البيئة الخارجية وداخل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة التي قد تكون عقبة أمام أهدافها . ولتقويم المخاطر على المؤسسات اتباع الخطوات التالية

(Marshall , et al , 2013:16)

أ. تحديد الأهداف بوضوح كاف لتحديد وتقويم المخاطر

ب. تحديد وتحليل المخاطر لتحديد كيفية إدارتها

ت. النظر في احتمالات الاحتيال يجب

ث. تحديد وتقويم التغييرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية
3- **انشطة الرقابة:** نشطة الرقابة هي المبادرات التي تستخدم للمساعدة في تحقيق تنفيذ توجيهات الإدارة ومعالجة المخاطر . ووان انشطة الرقابة تتخذ اشكال عديدة بما في ذلك القواعد والسياسات والإجراءات والفصل بين الواجبات (University of Delware 2012,14) .

ولكي تكون أنشطة الرقابة فعالة بـ أن تعمل وفق خطة طويلة الأمد وتكون تكلفتها معقولة وشاملة ومرتبطة بأهداف الرقابة (Klein,2013:36) . تشمل أنواع أنشطة التحكم ما يلي : التوجيهي والوقائي والتحري والتصحيحي والتعافي .

4- **المعلومات والاتصال :** تعمل أنظمة المعلومات والاتصالات بالحصول وتبادل المعلومات اللازمة للقيام بعمليات عمليات المؤسسة حكومية وإدارتها والرقابة عليها .

وان عملية الاتصال يجب أن يتم داخليا وخارجيا حتى يتم توفير المعلومات اللازمة للقيام بأنشطة الرقابة الداخلية و يجب على كافة الموظفين فهم واجباتهم ، وهذه المعلومات يجب ان تكون عالية الجودة وذات صلة بالرقابة الداخلية (Marshall et al,2013 : 18)

ثالثا: انواع الرقابة الداخلية :

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الرقابة الداخلية التي هي :

الوقائية تتصدى للمشاكل قبل ظهورها ، اما الرقابة الكشفية تقوم باكتشاف المشاكل بمجرد ظهورها ، والرقابة التصحيحية تعالج مشاكل الرقابة التي تم اكتشافها وإيجاد الحلول لها ، وغالباً ما يتم فصل الرقابة الداخلية إلى فئتين الرقابة العامة ورقابة التطبيق .

تم عمل الرقابة العامة للتأكد من استقرار بيئة الرقابة في المؤسسة وإدارتها بشكل جيد .

اما رقابة التطبيق تعمل على منع وكشف وتصحيح أخطاء المعاملات والاحتيايل (Romney ,2012 :21) & Steinbart .

رابعا : خصائص نظام الرقابة الداخلية :

ان أي نظام رقابي فعال يجب ان يكون نظاما رقابيا اقتصاديا ، وان الهدف الأساسي من وجوده هو لضبط العمليات والنشاطات المختلفة في المؤسسة للحد من عمليات المخاطر التشغيلية التي تحدث فيها ، ويؤدي النظام الرقابي الفعال دورا رياديا وقائيا او استباقيا في تقليل المخاطر الناجمة عن أنشطة العمليات والفعاليات الخاصة في المؤسسات المالية الى أدنى مستوى ممكن وتعظيم العائد ويكون عملية ضمان لتحقيق اهداف المؤسسة بفعالية ، وإصدار التقارير المالية الموثوق بها والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات ، وهي تسيطر على المخاطر المحتملة في المؤسسة . ومن أهم خصائص نظام الرقابة الداخلية هي (العامري، 2018 : 174-175)

- 1- الاقتصاد : ان النظام الرقابي الفعال يجب ان يكون اقتصاديا من حيث الكلفة أي انه يساوي النظام الرقابي من ناحية الكلفة ، وأن الهدف الأساسي من وجود النظام هو لضبط مجربات العمليات والنشاطات المختلفة في المؤسسة للحد والتقليل قدر الإمكان من اهدار التكاليف ، فإذا كانت تكلفة النظام الرقابي المستخدم تفوق تحقيق الفوائد منه ، فهذا يعني أن هناك انحراف واطفاء حدثت أدت الى زيادة التكلفة عما هو مقرر ومن ثم تصبح العملية الرقابية عملية خاطئة أو منحرفة بحد ذاتها ...
- 2- الدقة ان النظام الرقابي الذي يعتمد على بيانات ومعلومات غير دقيقة سوف ينتج عنه قرارات إدارية رقابية غير قادرة على مواجهة وحل المشكلات المتعلقة بالعملية الإنتاجية ، وحتى يكون النظام الرقابي دقيق وواضح يجب ان يعتمد على معلومات مثبتة وصحيحة .
- 3- النظام الرقابي يعكس طبيعة النشاط واحتياجاته : لكي يكون النشاط الرقابي المستخدم فعال فينبغي أن يتلاءم مع طبيعة الاعمال والأنشطة في المؤسسة او المنظمة ، فالنظام الرقابي المستخدم في عملية تقييم أداء الأفراد في المؤسسة يختلف عن ذلك النظام الرقابي المستخدم في الإدارة المالية ، كما وتختلف النظم الرقابية المستخدمة في إدارة التسويق عنها في إدارة المشتريات وبالرغم من أن هناك مجموعة من الأساليب والوسائل التي يمكن استخدامها وتطبيقها بصفة عامة في مجموعة الميزانيات ، نقطة تعادل النسب المالية ، ولا يمكن الافتراض بأن هناك أسلوب رقابي أمثل يمكن استخدامه في المجالات كافة ، إذ يختلف الأسلوب الرقابي المستخدم في المنشأة او المؤسسة الكبيرة عنه في المنشأة أو المؤسسة الصغيرة .
- 4- سرعة الإبلاغ عن الانحرافات ان النظام الرقابي المثالي هو النظام الذي يمكن من خلاله اكتشاف الانحرافات قبل حدوثها ، مما يتطلب السرعة في الإبلاغ عن تلك الانحرافات والاطفاء في السرعة

الممكنة وتوصيل المعلومات اللازمة والملائمة والدقيقة التي يحتاجها المدير المعالجة حالات الخطأ والتلاعب وتصحيحها قبل تفاقمها و عليه توصل المعلومة الصحيحة يحتاج الى نظم معلومات إدارية يتناسب مع طبيعة الأنشطة التي يمكن عبره توفير المعلومات الكافية للمساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة .

خامسا : العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية :

من العوامل التي ساعدت على زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وتطورها (أبو كميل ، 2011 : 40-41)

1- كبر حجم المنظمات وتعدد عملياتها وانشطتها أن التطور الاقتصادي والنمو الهائل في حجم الوحدات الاقتصادية وتنوع عملياتها ، وجب وحتم عليها بالاعتماد على الوسائل والتي هي من صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوفات التحليلية والتقارير والموازنات .

2- تفويض السلطات كبر حجم المنشآت وظهور الشركات المساهمة ، وازدياد عدد المساهمين ، أصبحت إدارة المشاريع في مجلس إدارة منتخب تحدد صلاحيته وفق القانون ، وحتى يتمكن مجلس الإدارة من توجيه اعماله بشكل سليم وصحيح فقد اضطر الى تفويض صلاحياته الى إدارات مختلفة ، مثل إدارة الإنتاج ، والإدارة المالية ، وإدارة المشتريات وغيرها من اجل اخلاء مسؤوليته امام المساهمين فيقوم هذا المجلس (مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة الداخلية ليضمن على سير العمل بشكل سليم) .

3- حاجة الإدارة الى بيانات دورية ودقيقة وهنا لا بد من الاعتماد على التقارير الإدارية والكشوفات المالية والتي تهدف الى تلخيص الاحداث الجارية وتحويلها الى ارقام يمكن الاستناد اليها ، أي لا بد من نظم إدارية سليمة تضمن صحة ودقة البيانات التي تقدم لوضع السياسات الصحيحة وتصحيح الأخطاء والانحرافات .

4- حاجة الجهات الحكومية الى بيانات دقيقة تحتاج الجهات الحكومية الى بيانات صحيحة ودقيقة لغرض استخدامها في التخطيط ووضع السياسات العامة واستحصال مستحققاتها الضريبية وهذا يدعو الى تقديم البيانات بصورة سريعة وان تكون هذه البيانات متاحة بالوقت المناسب ، مما يستوجب وجود نظام رقابة داخلية فعال يضمن تقديم تلك البيانات بالوقت الملائم والمناسب .

5- تطوير إجراءات المراجعة أصبح القيام بالمراجعة يعتمد أسلوب العينة الإحصائية وهو الأسلوب السائد ، حيث يعتمد في تقدير حجم الاختبارات وأيضا على قوة نظام الرقابة الداخلية ومتانتها ...

المطلب الثاني: اهداف ومخاطر الرقابة الداخلية في عمل المؤسسات الحكومية

اولا: اهداف الرقابة الداخلية

ان للرقابة الداخلية اربعة اهداف اساسية وضحتها دراسات عمل المؤسسات الحكومية حيث ان أي نظام فعال و ذو كفاءة للرقابة الداخلية سوف يعتمد على هذه الاهداف وهي كالتالي
(Horngren ,2019 :15)

- 1- حماية اصول الوحدة الاقتصادية من الاختلاس والتلاعب والمحافظة على حقوق الغير بالمنشأة الاقتصادية .
- 2- الالتزام بسياسات وقرارات الإدارة التي تتمثل بالقواعد والإجراءات التي تضعها لتحقيق الأهداف المخطط لها ، وكذلك العمل على تقليل الأخطاء والاحتيال التي قد تحدث وتحديد الإجراءات التنفيذية والقوانين والتعليمات بطريقة تحقق انسيابية الاعمال
- 3- دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها .
- 4- تصعيد الكفاءة الإنتاجية عن طريق تحقيق العلاقة المثلى بين عمليات المعالج التي هي والتشغيل والمخرجات .

ثانيا: مخاطر الرقابة الداخلية وتقويمها في عمل المؤسسات الحكومية

المدخلات يجب أن تكون الإدارة في أي مؤسسة حكومية على معرفة بالمخاطر التي عادة ما تكون نتيجة أحداث داخلية وخارجية وتتوقعها وتتعامل معها الإدارة والتي تهدد تحقيق الأهداف ، لذلك من المهم إجراء تقويم للمخاطر الاستراتيجية التي تمنع الإدارة او المؤسسة حكومية من تحقيق أهدافها وغاياتها ، كذلك المخاطر المالية التي تؤدي حدوث تأثير مالي سلبي على المؤسسة حكومية ، فيما تكون المخاطر التشغيلية اكثر المخاطر تأثيراً كونها تعطل العمليات (Lloyd ,2018:112)

ان الإدارة مسؤولة عن تحديد وتقويم التهديدات التي تواجه المؤسسة ، و يشمل ذلك تقويماً لجميع التهديدات مثل الكوارث الطبيعية والسياسية ، والأخطاء في البرامج وتوقف المعدات والأعمال غير المقصودة . يجب عليهم أيضاً تحديد وتقويم التغييرات التي من الممكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية .

أما تقويم مخاطر التهديد المحددة بعدة طرق مختلفة مثل الاحتمالية والتأثيرات الإيجابية والسلبية وتأثيرها على المؤسسات التنظيمية الأخرى ، و يمكن للإدارة أن تستجيب للمخاطر (Marshall , et al, 2013:16)

ثالثاً: المبادئ الأساسية لتقييم وتحسين الرقابة الداخلية في عمل المؤسسات الحكومية

تمثل المبادئ الواردة أدناه ممارسة جيدة لتقييم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية لم تتم صياغة هذه المبادئ التصميم وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية ، والذي يتم الرجوع إليه من أجل توجيهات أخرى قائمة ، ولكن لتسهيل تقييم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية الحالية من خلال تسليط الضوء على عدد من المجالات التي يفشل فيها التطبيق العملي لهذه المبادئ التوجيهية في كثير من الأحيان العديد من المؤسسات . (هلامي ، 2018:39)

1. دعم أهداف المؤسسة يجب استخدام الرقابة الداخلية لدعم المؤسسة حكومية في تحقيق أهدافها من خلال إدارة مخاطرها مع الامتثال للقواعد واللوائح والسياسات التنظيمية . لذلك يجب على المؤسسة حكومية أن تجعل الرقابة الداخلية جزءاً من إدارة المخاطر وأن تدمج كليهما في نظام الحوكمة العام .
2. تحديد الأدوار والمسؤوليات يجب أن تحدد المؤسسة حكومية الأدوار والمسؤوليات المختلفة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية ، بما في ذلك مجلس الإدارة ، والإدارة على جميع المستويات ، والموظفين ، ومقدمي الضمان الداخليين والخارجيين ، وكذلك تنسيق التعاون بين المشاركين .
3. تعزيز الثقافة التحفيزية يجب على مجلس الإدارة والإدارة تعزيز الثقافة التنظيمية التي تحفز أعضاء المؤسسة حكومية للعمل بما يتماشى مع استراتيجيتها وسياسات إدارة المخاطر بشأن الرقابة الداخلية التي وضعها مجلس الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة حكومية . النبرة والعمل في القمة أمران حاسمان في هذا الصدد .
4. ربط الأداء الفردي يجب على مجلس الإدارة والإدارة ربط تحقيق أهداف الرقابة الداخلية للمؤسسة حكومية بأهداف الأداء الفردي ، يجب أن يكون كل شخص داخل المؤسسة حكومية مسؤولاً عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية المحددة .
5. ضمان الكفاءة الكافية يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة والمشاركون الآخرين في نظام حوكمة المؤسسة حكومية مؤهلين بشكل كافٍ للوفاء بمسؤوليات الرقابة الداخلية المرتبطة بأدوارهم .
6. الاستجابة للمخاطر يجب دائماً تصميم الضوابط وتنفيذها وتطبيقها كاستجابة لمخاطر محددة وأسبابها وعواقبها .
7. التواصل بشكل منتظم يجب أن تضمن الإدارة أن الاتصال المنتظم فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية ، وكذلك النتائج ، يحدث على جميع المستويات داخل المؤسسة حكومية للتأكد من أن مبادئ الرقابة الداخلية مفهومة تماماً ومطبقة بشكل صحيح من قبل الجميع .

8. المراقبة والتقييم يجب مراقبة وتقييم كل من الضوابط الفردية وكذلك نظام الرقابة الداخلية ككل بانتظام . قد يكون تحديد المستويات العالية غير المقبولة من المخاطر ، أو فشل التحكم ، أو الأحداث التي تقع خارج حدود المخاطرة علامة على أن الرقابة الفردية أو نظام الرقابة الداخلية غير فعال ويحتاج إلى تحسين

9. توفير الشفافية والمساءلة يجب على مجلس الإدارة ، جنبا إلى جنب مع الإدارة ، تقديم تقارير دورية إلى أصحاب المصلحة عن ملف مخاطر المؤسسة حكومية بالإضافة إلى الهيكل والأداء الواقعي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة حكومية . (عصيمي، 2017:31)

البحث الثالث

الجانب العملي

المطلب الاول : توصيف متغيرات البحث وتشخيصها

تهدف هذه الفقرة الى عرض وتحليل وتفسير نتائج إجابات افراد عينة البحث بخصوص الفقرات الواردة في استمارة الاستبيان من خلال استعراض قيم الأوساط الحسابية الموزونة والاهمية النسبية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لكل فقرة من فقرات متغيرات البحث .

وقد حدد البحث مستوى الإجابات في ضوء المتوسطات الحسابية من خلال تحديد انتماءها لأي فئة, ولأن استمارة البحث تعتمد على مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة- لا أوافق بشدة) فإن هنالك خمس فئات تنتمي لها المتوسطات الحسابية, وتحدد الفئة من خلال أيجاد طول المدى (5-1 = 4)، ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (5) ($0.80 = 5 \div 4$). وبُعد ذلك يضاف (0.80) إلى الحد الأدنى للمقياس (1) أو يطرح من الحد الأعلى للمقياس (5). وتكون الفئات كالاتي: (Dewberry,2004:15).

جدول (1) الأوساط الحسابية الموزونة ومستويات الإجابة لها

مستوى الإجابة	المتوسط الموزون
منخفض جدا	من 1 إلى 1.80
منخفض	من 1.81 إلى 2.60
معتدل	من 2.61 إلى 3.40
مرتفع	من 3.41 إلى 4.20
مرتفع جدا	من 4.21 إلى 5

الإحصاء الوصفي

يتمثل هذا المطلب بإيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف المقارنة التشتت في اجابات المبحوثين لكل سؤال ولكل محور من محاور الاستبانة والدراسة التشتت بين الاجابات، اعتمد الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف كمقياس لدراسة مقدار التشتت والاختلاف بين اجابات المبحوثين.

أ- المحور الأول ابعاد الرقابة الداخلية المتضمن الفقرات (البيئة الرقابية والانشطة الرقابية والمراقبة والضبط).

جدول رقم (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمتغير الرقابة الداخلية

التسلسل	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
-1	X1	3.93	1.34	34.1
-2	X2	3.76	0.50	13.29
-3	X3	3.76	1.04	27.65
-4	X4	3.03	0.17	5.61
البيئة الرقابية				
		3.62	0.77	20.16
-5	X5	3.60	0.57	15.83
-6	X6	3.56	0.89	25
-7	X7	3.03	1.29	442.57
الانشطة الرقابية				
		3.39	0.91	161.1
-8	X8	3.46	0.40	11.56
-9	X9	2.83	1.37	48.40
-10	X10	3.76	0.40	10.63
-11	X11	3.6	0.8	22.22
المراقبة والضبط				
		3.41	0.74	23.20

إنّ آراء العينة حول الرقابة الداخلية بلغ اهتماما لا بأس به مما انعكس بشكل ايجابي على إجابات عينة البحث ، حيث كانت الأوساط الحسابية المرجحة لجميع فقرات المتغير المذكور أعلى من الوسط الفرضي. ماعدا الفقرة التاسعة من فقرات الاستبيان حيث احتلت (2.83) وهذ يعني ان السؤال غير مقبول لديهم

وتوضح النتائج المشار إليها في أعلاه إلى أن المؤسسة تركز على المورد البشري مما انعكس بشكل ايجابي إلى حد ما على أداء الأعمال ، وفيما يلي توضيح لآراء عينة الدراسة حول أبعاد الرقابة الداخلية :-

يتضح من نتائج الجدول (2)

1 - تحرص المؤسسة على تقديم تشكيلة متنوعة من الانشطة الرقابية التي تتناسب مع رغبات زبائنه بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.93) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) وبانحراف معياري قدره (1.34) ، وبمعامل اختلاف بلغ (0.78)، وهذا يعني ان السؤال مقبول لديهم وواضح ودرجة التشنت مقبولة نسبيا .

2 -فيما يتعلق بالفقرة (x) حصلنا على نفس الوسط الحسابي مرجح (3.76) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري (0.50) وبمعامل اختلاف (0.75)

3 -تملك المؤسسة رسالة واضحة مكتوبة قد حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي (3.3) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي في حين حصلت على انحراف معياري بلغ (1.17) وأهمية نسبية (0.60) اي بمعنى هذه الفقرة لديها تأثير واضح على الأداء المالي للشركة المبحوثة

4 - تحدد المؤسسة انواع المعارف وكيفية نشر البيئة الرقابية وذلك وفقا لجودتها حيث حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مرجح بلغ (3.60) وهو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) في حين حصل على انحراف معياري (1.17) وأهمية نسبية. (0.72) هذا يعني ان هذا السؤال واضح و مقبول لدى عينة البحث اي بمعنى ان الإفصاح في القوائم المالية لها تأثير واضح على أداء الأعمال للشركة المدروسة . انحراف معياري بلغ (1.37) هذا يعني ان نسبة التشنت مقبولة تقريبا وقد حصلت نفس الفقرة على اهمية نسبية تبلغ (0.56) .

ب . المحور الثاني المؤسسات الحكومية : يتضمن المحور الثاني مجموعة من الاسئلة حول المؤسسات الحكومية . ومن النتائج الواردة في الجدول (3) يبين اجابات العينة بدلالة الوسط الحسابي والانحراف المعياري معامل الاختلاف

إنّ آراء العينة تولي متغير عمل المؤسسات الحكومية اهتماما لا بأس به مما انعكس بشكل ايجابي على إجابات عينة البحث ، حيث كانت الأوساط الحسابية المرجحة لجميع فقرات المتغير المذكور أعلى من الوسط الفرضي سوف نتناولها بالتفصيل .

جدول (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف عمل المؤسسات الحكومية

التسلسل	الأسئلة	الوسط الحسابي	انحراف معياري	معامل الاختلاف
-1	Y1	3.66	1.37	37.4
-2	Y2	3.06	1.40	38.8
-3	Y3	2.86	0.28	9.7
-4	Y4	3.40	1.54	45.29
-5	Y5	3.1	1.54	49.6
	المؤسسات الحكومية	3.22	1.27	36.16

المصدر اعداد الباحثان وفقا لنتائج الحاسوب (spss)

يبين الجدول (3) إلى الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص محور ال، كما يعكس وسطاً حسابياً عاماً للمتغير قدره (3.22) ، علماً أن الانحراف المعياري العام هو (1.27) وكذلك معامل الاختلاف (36.16) أما على مستوى الأسئلة فقد قيس هذا المحور من خلال خمسة أسئلة ، وكما موضح في الجدول (3) وتوزعت النتائج بين أعلى مستوى إجابة حققها السؤال الاول ، إذ بلغت قيمة الوسط له (3.66) ويتشتت مرتفع بين الإجابات يؤكد الانحراف

المعياري (37.4) ، أما السؤال (2.86) فقد حقق أدنى مستوى إجابة ، إذ بلغت قيمة الوسط له (0.28) ، وبتشتت مرتفع بين الإجابات يؤكد الانحراف المعياري (9.7).

اختبار الفرضيات

اختبار فرضيات علاقات الارتباط والتأثير لمتغيرات البحث الرئيسة:

يتخصص هذا الجزء من البحث بعرض إحصائي يجري من خلاله إختبار وتحليل علاقات الارتباط بين متغيري الدراسة (الرقابة الداخلية ، المؤسسات الحكومية) :

وفيما يأتي عرض ومناقشة تفصيلية لنتائج اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة: نصت الفرضية (وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين الرقابة الداخلية ، المؤسسات الحكومية) .

وبعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين ومن خلال تطبيق معامل ارتباط سبيرمان ظهرت المؤشرات الآتية وكما في الجدول(4)

الجدول (4) مصفوفة ارتباط سبيرمان للعلاقة بين ابعاد الرقابة الداخلية و المؤسسات الحكومية.

المتغير	المؤسسات الحكومية	ابعاد الرقابة الداخلية
الرقابة الداخلية	1	0.24
المؤسسات الحكومية	0.25	1

ويتضح من خلال النتائج أن علاقة الارتباط بين المتغيرين قد بلغت (0.52) وموجبة وهي علاقة قوية بمستوى معنوية قدره (0.95) وبهدف التحقق من معنوية العلاقة بين هذين المتغيرين، جرى اختبار معنوية معامل ارتباط (سبيرمان) بمقياس (t) وظهرت النتائج التي يبينها الجدول (5) وكما يأتي:

الجدول (5) اختبار (t) لعلاقة الارتباط بين الرقابة الداخلية و المؤسسات الحكومية .

الارتباط	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
0.32	2.20	1.67

يتضح من معطيات الجدول (5) أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية (0.05) وبحدود ثقة (0.95)، وهذا يؤكد قوة العلاقة بين المتغيرين على مستوى هذا البحث، وحسب هذه النتائج لا ترفض هذه الفرضية.

افتراض البحث أنّ هناك علاقات تأثير ذات دلالة معنوية بين متغير الدراسة التفسيري (ابعاد الرقابة الداخلية) ومتغير الاستجابة (المؤسسات الحكومية).

يبين الجدول (5) نتائج اختبار علاقة التأثير بين ابعاد الرقابة الداخلية و المؤسسات الحكومية) . على وفق نتائج تحديد الأنحدار البسيط بأفترض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للرقابة الداخلية (X) والمؤسسات الحكومية (Y).

أن تقديرات هذا التأثير ومؤشراته الأحصائية قد حسبت على مستوى عينة الدراسة البالغة (50) وكانت معادلة الأنحدار البسيط للعلاقة بين متغيري الدراسة.

جدول (6) تحليل الانحدار المتعدد لأبعاد الرقابة الداخلية ، المؤسسات الحكومية) .

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	مستوى المعنوية	R2
	معامل بيتا	الخطا المعياري			
الثابت	2.361	953.	0.30	0.19	
البيئة الرقابية	490.	264.		0.073	
الانشطة الرقابية	0.500	0.355		0.081	3%
المراقبة والضبط	0.555	0.466		0.085	7%

يتضح من جدول تحليل التباين وجدول المعاملات للعلاقة بين ابعاد الرقابة الداخلية والمؤسسات الحكومية (X) وعلى مستوى عينة الدراسة البالغة (24) شخصاً، إن قيمة (t) اصغر عند مقارنتها بقيمتها الجدولية (1.96) وبمستوى معنوية (0.05) وبدرجتي حرية (1,31)، وهذا يدل على أن منحى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين (X , Y) وبمستوى ثقة (0.95) وهذا ما تؤكد قيمة معنوية (X) وعلى وفق اختبار (t) فقد بلغت (t=1.859)

وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الثابت $a=2.361$ وهذا يعني إن هناك وجوداً للابعد التسويق الالكتروني مقداره (0.361) عندما تكون قيمة المؤسسات الحكومية يساوي صفرًا .

أما قيمة الميل الحدي قد بلغ ($\beta=0.32$) والمرافقة لـ (X) فهي تدل على أن تغييراً مقداره (1) في الرقابة الداخلية (X) سيؤدي إلى تغير مقداره (0.32) في المؤسسات الحكومية .

كما أشارت قيمة معامل التحديد ($2R$) إلى معامل مقداره (0.10)، بما يعني أن المؤسسات الحكومية (Y) يفسر قيمته (0.10) من التباين الحاصل في ابعاد الرقابة الداخلية ، وان (0.90) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار، وهو مؤشر غير مقبول عن مقارنة قيمة (f) المحسوبة (3.456) اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.00) في حدود ثقة (0.05) وفي ضوء هذه النتائج ترفض هذه الفرضية.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1 - تحرص المؤسسة على تقديم تشكيلة متنوعة من الانشطة الرقابية التي تتناسب مع رغبات زبائنه بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.93) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) وبانحراف معياري قدره (1.34) ، وبمعامل اختلاف بلغ (0.78)، وهذا يعني ان السؤال مقبول لديهم وواضح ودرجة التشتت مقبولة نسبيا .

2 -فيما يتعلق بالفقرة (x) حصلنا على نفس الوسط الحسابي مرجح (3.76) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري (0.50) وبمعامل اختلاف (0.75)

3 -تملك المؤسسة رسالة واضحة مكتوبة قد حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي (3.3) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي في حين حصلت على انحراف معياري بلغ (1.17) وأهمية نسبية (0.60) اي بمعنى هذه الفقرة لديها تأثير واضح على الأداء المالي للشركة المبحوثة

4 - تحدد المؤسسة انواع المعارف وكيفية نشر البيئة الرقابية وذلك وفقا لجودتها حيث حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مرجح بلغ (3.60) وهو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) في حين حصل على انحراف معياري (1.17) وأهمية نسبية. (0.72)

5- يجب أن يكون كل شخص داخل المؤسسة حكومية مسؤولاً عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية

المحددة

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تطوير الرقابة في مجال تعزيز الاعمال الحكومية لتشمل الرقابة المالية والمحاسبية ورقابة الاقتصادية.
2. ضرورة العمل على إعادة بناء البنية الأساسية للرقابة الداخلية وفقاً للمعايير الحديثة والاهتمام بالمراجعين الداخليين باعتبارهم من أهم أجزاء الرقابة الداخلية ، وذلك بإقامة دورات تدريبية في مجال أعمالهم وباطلاعهم على أحدث معايير المراجعة الداخلية لكي يستطيع تحديد نقاط الصعف التي تعاني منها الرقابة الداخلية .
3. ضرورة انشاء قسم لتدقيق الداخلي في جميع الوحدات الحكومية في ليبيا حيث لا يزال هناك وحدات لا يوجد فيها قسم التدقيق ، وضرورة فصل المسؤوليات وواجبات إدارة قسم التدقيق عن قسم الحسابات ، حيث لا زال هناك وحدات حكومية يقوم مدير الحسابات فيها بمسؤولية الحسابات والتدقيق معاً .
4. العمل على تحديث وتفعيل اساليب الرقابية لتواكب التقدم المستمر في المجالات المالية والادارية والاقتصادية ومعالجة القصور فيها بما يحقق حسن استخدام المال العام والمحافظة عليه من الاختلاس .
5. على وحدات الرقابة الداخلية التعامل مع المؤسسات الحكومية العليا والتعاون معها لما لهذا التعاون من فوائد على المؤسسات العامة ليساعدها في الحد من التلاعب .

المصادر

- 1- العامري ، محمد علي شيبان ، 2018 ، رئيس مجلس ادارى مهارات النجاح ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- 2- أبو كميل سعيد محمد (2011) تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة الكترونيا ، كلية التجارة جامعة القاهرة جمهورية مصر العربية .
- 3- هلامي ، نبيلة وقرية معمر (٢٠١٨) أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا لمعيار المراجعة الدولي " ٣١٥ " « مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية - المجلد ٢ ، العدد ١ .
- 4- عصيمي احمد زكريا ، زكي و شعت محمد (٢٠١٧) . " أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير " دار المريخ للنشر ، الرياض - المملكة العربية السعودية .

المصادر الاجنبية

- 1- Peter D.Eston , (2017), "self selection of auditors and audit pricing in private firms – the accounting review vo179.
- 2- Revsine, Lawrence, 2012, enron: sad but inevitable, journal of auditing and public, vol.
- 3- Romney, M., & Steinbart, P. (2012). Accounting information systems (10th ed.). New Jersey: Person Prentice Hall.
- 4- Brian, Mwachiro D, (2013), "Effects of Internal Controls On Revenue Collection: A Case Of Kenya Revenue Authority", The Degree Of Master Of Business Administration
- 5- James A. Hall, (2011), information technology auditing and assurance, third edition, South Western, Cengage Learning
- 6- Abbott, L. J., Parker, S., Peters, G. F., & Rama, D. V. (2007). Corporate Governance, Audit Quality, and the Sarbanes–Oxley Act: Evidence from Internal Audit Outsourcing. The Accounting Review, 82, 803–835.

- 7- Gluer, H. (November 2012). Financial Accountability Handbook, Volume 2
HM Government, 2007, Building on Progress: Public Services, [http:
www.cabinetoffice.gov.uk/media/cabinetofficestrategy/assets/building.pdf](http://www.cabinetoffice.gov.uk/media/cabinetofficestrategy/assets/building.pdf)
- 8- DBSA, (2013) Development Bank of South African Internal Control Policy.
<http://www.dbsa.org/EN/AboutUs/Publications/Documents/Internal%20Control%20Policy.pdf>
- 9- Marshall B., Paul John, Scott L., David A., (2013), "Accounting Information Systems
- 10- University of Delaware Finance (2012), "Internal Control Definition »,.
University of Delaware 308 Hullahen Hall Newark, [http://www.udel.edu/
Treasurer/intcntrldf.html](http://www.udel.edu/Treasurer/intcntrldf.html)
- 11- Klein, International Finance & Operations Manager – Johns Hopkins University, Internal Controls Presentation 2013.
- 12- Marshall B., Paul John, Scott L., David A., (2013), "Accounting Information Systems"
- 13- Romney, M., & Steinbart, P. (2012). Accounting information systems (10th ed.). New Jersey: Person Prentice Hall.
- 14- Horngren ,Charles T., Introduction To Management Accounting (3 th .ed) ,Englewood cliffs , prentice – Hall , 2019.
- 15- Lloyd ,ken , per A & phrases for Dummies , Wiley publishing , Indiana, USA , 2018 .. Marshall B., Paul John, Scott L., David A., (2013), "Accounting Information Systems" Kellie Klein, International Finance & Operations Manager - Johns Hopkins University, Internal Controls Presentation

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل - كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

م / استمارة الاستبانة

تحية طيبة ...

نضع بين أيديكم استمارة الاستبانة التي أعدت لقياس متغيرات بحثنا الموسوم (اساليب الحديثة للرقابة الداخلية في تعزيز عمل المؤسسات الحكومية) نرجو أن تحظى فقرات الاستبانة باهتمامكم وحرصكم الأكيد عند إجابتها تحقيقاً لدقة التحليل وصواب الرأي في نتائج البحث وسيعكس هذا الاهتمام تفهماً ووعياً رفيعاً للسعي نحو تعزيز الأطر العلمية والمعرفية والفلسفية للبحث العلمي بكل ابعاده . وسوف تستخدم اجاباتكم لأغراض البحث العلمي وفي حدود الدراسة الحالية حصراً وسوف تعامل بسرية تامة مع المعلومات المقدمة من قبل حضراتكم . مع خالص شكرنا وتقديرنا لتعاونكم معنا متمنين لكم دوام التوفيق.

الباحثان

المحور الاول / الاسئلة الخاصة بمتغير الرقابة الداخلية

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
البعد الاول / البيئة الرقابية						
1	تهتم الإدارة العليا في اتباع الاساليب الحديثة في البيئة الرقابية للمؤسسة					
2	تقوم المؤسسات الحكومية باعتبار مبدأ الرقابة مسؤولية كافة الأفراد العاملين فيه .					
3	تقوم المؤسسات الحكومية باطلاع كافة الموظفين على ادوارهم بطريقة واضحة ومكتوبة والقيام بأدوارهم ضمن عمليات الرقابة الداخلية.					
4	عند اجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي يتم استشارة لجان التدقيق .					
البعد الثاني / الانشطة الرقابية						
1	تستخدم المؤسسات الحكومية التقارير الإدارية والمالية المكتوبة كأداة رقابية .					
2	تحرص الإدارة العليا في المؤسسات على تطبيق مبدأ فصل المهام والوظائف.					
3	تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة					
البعد الثالث / المراقبة والضبط						
1	يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء مهم من الواجبات اليومية					
2	يتمتع الموظفون في قسم الرقابة والتدقيق الداخلية بالاستقلالية والحيادية					
3	يتمتع موظفين الرقابة الداخلية بكامل الصلاحية لغرض الوصول لكافة السجلات والوثائق .					
4	يتمتع موظفين قسم الرقابة والتدقيق الداخلية بالتأهيل العلمي والخبرة في هذا المجال .					

المحور الثاني / الاسئلة الخاصة بالمتغير التابع عمل المؤسسات الحكومية

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	تهدف الاعمال الرقابية إلى إشباع حاجات المرفق العام.					
2	تعمل المؤسسة على تعزيز الرقابة الداخلية .					
3	توفر المؤسسة معلومات كافية عن اعمال الحكومية.					
4	تستخدم المؤسسة اساليب متنوعة لصياغة اسلوب العمل					
5	تعمل المؤسسة على جدولة اعمالها من منظور اعمال الحكومية .					